انعكاس الصراع الداخلي على تنفيذ السياسة الاقتصادية

استعرضنا حتى الآن اهم الاسس التي تقوم عليها سياسة اسرائيل الاقتصادية في الوقت الحاضر ، كما خططها وباشر تنفيذها وزير المالية هوروفيتس ، وتطرقنا كذلك الى اهم النتائج المتوخاة منها على صعيد تحسين الوضع الاقتصادي في اسرائيل ، او على الاقل تخفيض حدة مشاكله . الا أن ثمة اسئلة كثيرة يمكن طرحها حول مدى فاعلية هذه السياسة وامكانية تأثيرها في الوضع سلباً او ايجاباً ، في ظل الصراع السياسي الداخلي القائم هنالك حالياً ، سواء داخل الائتلاف الحكومي او بين الحكومة والمعارضة . ونتيجة لهذا الصراع ، بدأت بعض الاوساط الحزبية القوية في اسرائيل تتحدث صراحة حول امكانية تقديم موعد الانتخابات للكنسيت .

ما يهمنا هنا هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذا الصراع ، خصوصاً وان الاوساط التي تخوضه تملك القوة والنفوذ ، للتأثير والتحكم في مجرى التطورات الداخلية . وطالما ان هذه الاوساط المعارضة ليست لها مصلحة في تحسين مواقع الحكومة ، فانها لن تساعد او تساهم في الخطوات التي من شأنها تعزيز هذه المواقع ، واولها نجاح السياسة الاقتصادية . فنجاح هذه السياسة يتطلب تعاوناً من جانب مختلف الاوساط ، ومن ثم استعداداً لتحمل نتائجها التي ستمس حتماً ـ في حال تطبيقها ـ بالمنافع المادية والاجتماعية التي توفرت لها خلال الفترات السابقة ، خصوصاً فترة التضخم السريع . واهم هذه الاوساط ، كما ذكرنا سابقاً ، هي الهستدروت ، التي تخوض الصراع ضد سياسة الحكومة بشقيه الاجتماعي والاقتصادي ، بصفتها اكبر ممثل للمعارضة واهم منبر يمكن العمل بواسطته . وتركز الهستدروت صراعها الآن ضد الحكومة في مسألة اجور العاملين وتعويضهم الكامل مقابل كل غلاء ، وهذا يعني دفع علاوات غلاء معيشة متواصلة ، بحيث لاتصاب اجور العمال بالتخلف وراء معدلات الغلاء . وقد استطاعت قيادة الهستدروت تحقيق مكاسب هامة في مجال الاجور خلال الفترة السابقة ، بواسطة تبنيها مطالب مختلف الفئات العمالية من معلمين وطيارين وغيرهم ، الذين استطاعوا بواسطة الاضرابات المتلاحقة ، تحقيق معظم مطاليبهم حول رفع مستوى اجورهم وزيادة المنافع التي يحصلون عليها في اطار الوظيفة . وبالطبع فان زيادة الاجور والمنافع المادية للعاملين ، تتعارض ومبدأ التوفير في النفقات العامة ، الذي يتبناه هوروفيتس في سياسته ، كذلك يتنافى ومبدأ خفض مستوى المعيشة او تجميده .

ويتهم وزير المالية هوروفيتس قيادة الهستدروت بأن الصراع الذي تخوضه ضده ليس سوى صراع سياسي ، مضيفاً « انه اذا كان القصد اسقاط الحكومة ، فأنها سترد على الحرب بالمثل » [١٨] . الا انه يبدو ، رغم تهديد هوروفيتس هذا ، ان امكانات انتصار الحكومة في معركتها ضد الهستدروت وحسم علاقات العمل لصالحها ، تبقى ضئيلة جداً ، طالما ان العمال هم الواجهة التي تنعكس عليها آثار السياسة التقشفية سواء كانت تتمثل هذه في الغاء الدعم على المواد الغذائية الاساسية ، او خفض النفقات العامة وما يتبعها من تقليص في الخدمات الاجتماعية ، وبطالة في مختلف الفروع . ويبدو ان تعزيز مواقع الحكومة في مواجهة المطالب العمالية المتزايدة ، التي تتبناها الهستدروت ، لن يحدث قبل حسم المواجهة مع الطبقة